الوكيل الجيلاني يناقش عددًا من المشاريع الإنسانية والتنموية لمنظمة صناع النهضة

المكلا/ خاص:

التقى وكيل محافظة حضرموت حسن سالم الجيلاني، مسؤول الدعم في منظمة صُنّاع النهضة راشد باسدس، وذلك لمناقشة عدد من المشاريع الإنسانية والتنموية التي تنفذها المنظمة في المحافظة، وآفاق تعزيز التعاون والتنسيق بما يسهم في خدمة المجتمع وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأكد الوكيل الجيلاني خلال اللقاء اهتمام السلطة المحلية بمحافظة حضرموت، بقيادة عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت سالم أحمد الخنبشي، بدعم وتسهيل عمل المنظمات الدولية والمحلية، وتشجيع تنفيذ البرامج والمشاريع الإنسانية والتنموية التي تستهدف تحسين الأوضاع المعيشية وتعزيز الاستقرار المجتمعي، بما يسهم في دعم جهود التنمية بالمحافظة.

وخلال اللقاء جرى استعراض مشروع الحماية والمساعدة متعددة القطاعات للاجئين وطالبي اللجوء، والذي سيُنفذ في مدينتي عدن والمكلا، بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث يعتمد المشروع على عدد من الركائز الأساسية.

واستمع الوكيل الجيلاني من راشد باسدس إلى شرح مفصل حول المشروع وأهميته في تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية للاجئين وطالبي اللجوء، وتعزيز جهود الحماية وتحسين ظروفهم المعيشية.

كما ناقش اللقاء مشروع بناء سبل العيش المستدامة وتعزيز المجتمعات المرنة في وادي حضرموت، الذي يُنفذ بدعم من برنامج الأغذية العالمي، ويهدف إلى دعم المجتمعات المحلية وتعزيز فرص العمل وتحسين مصادر الدخل.

وتطرق اللقاء كذلك إلى عدد من المشاريع والدراسات التي تعمل عليها المنظمة في مجالي المياه والزراعة، والتي من شأنها إحداث نقلة نوعية في التدخلات التنموية بمحافظة حضرموت خلال السنوات القادمة.

المهرة.. الوكيل رعفيت وضابط الشؤون المدنية بالتحالف يتفقدان مركز الغسيل الكلوي بالغيضة

المهرة/ خاص:

تفقد وكيل محافظة المهرة لشؤون العلاقات العامة محمد محسن رعفيت، برفقة ضابط الشؤون المدنية بقوات التحالف المقدم موسى العطوي، مركز الغسيل الكلوي بمدينة الغيضة للاطلاع على سير العمل وتقديم الدعم المعنوي والمادي للمرضى.

وهدفت الزيارة إلى رفع معنويات المرضى والكادر الطبي العامل في المركز، وتقدير الجهود المبذولة في تقديم الخدمات الصحية. وجرى خلال الجولة توزيع مبالغ مالية للمرضى كمعونة تحفيزية تسهم في التخفيف من الأعباء المعيشية في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

واطلع الوكيل رعفيت والمقدم العطوي على مستوى الخدمات الطبية المقدمة في المركز، مشيدين بالدور الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في دعم القطاع الصحي بالمحافظة. وأشارا إلى أن المركز أنشئ بتمويل من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وبدعم من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، فيما تتولى الجمعية الدولية لرعاية ضحايا الحروب والكوارث تشغيله طبياً وفنياً.

من جهتهم، عبّر المرضى وإدارة المركز عن شكرهم وتقديرهم لهذه الزيارة، مؤكدين أنها تعكس روح التعاون بين السلطة المحلية وقوات التحالف والجهات الداعمة، وتمنح المرضى دافعاً معنوياً لمواجهة تحدياتهم الصحية.

رافقهما خلال الزيارة، الدكتور مبارك مزيون نائب مدير مكتب الصحة بالمحافظة، والدكتور محمد علي الناشري مدير المشروع، وخالد عمر بن عطية المدير الفني لمركز الغسيل الكلوي.

استمرار أعمال صيانة وتأهيل طريق العلم - دوفس في أبين

عدن / خاص:

بتوجيهات من وزير الأشغال العامة والطرق المهندس حسين عوض العقربي، تتواصل أعمال تنظيف وتعبئة الشقوق وتجهيز طبقة البيس كورس في مواقع الترميم ضمن مشروع صيانة وإعادة تأهيل طريق (العلم – دوفس) في محافظة أبين، وذلك في الاتجاه الأيمن من الطريق.

ويأتي تنفيذ المشروع بتمويل وإشراف صندوق صيانة الطرق والجسور – المركز الرئيسي في عدن، ضمن الجهود الرامية إلى تحسين البنية التحتية للطرق وتعزيز السلامة المرورية وتسهيل حركة التنقل بين المحافظات.

وتتولى تنفيذ الأعمال شركة سبأ للمقاولات العامة، حيث تشمل المرحلة الحالية معالجة التشققات وإعداد طبقة الأساس (البيس كورس) تمهيداً لاستكمال بقية مراحل الصيانة وإعادة التأهيل وفق المواصفات الفنية المعتمدة.

ويُعد طريق العلم – دوفس من الطرق الحيوية في المحافظة، إذ يسهم المشروع في رفع كفاءة الطريق وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ومستخدمي الطريق، بما يعزز حركة النقل والتنمية في المنطقة.

استمرار أعمال صيانة الإنارة وتركيب كشافات LED في عدد من أحياء خورمكسر

عدن/ خاص:

تتواصل في مديرية خورمكسر بالعاصمة عدن أعمال صيانة منظومة الإنارة العامة وتركيب كشافات LED الحديثة في عدد من الأحياء والشوارع، وذلك بتوجيهات مدير عام المديرية عواس الزهري، ضمن خطة تستهدف تحسين مستوى الإنارة وتعزيز السلامة في الطرقات والأحياء السكنية.

وأوضح مكتب الأشغال العامة والطرق بخورمكسر أن فرق الصيانة الميدانية استكملت أعمال صيانة أعمدة وكشافات الإنارة في حي الأطباء، حيث جرى تنفيذ أعمال الصيانة والتركيب على امتداد الشارع بالكامل، بما أسهم في إعادة تشغيل منظومة الإنارة في المنطقة.

كما استكملت الفرق أعمال تركيب كشافات إنارة جديدة في حي أبي ذر الغفاري، إلى جانب تنفيذ أعمال تركيب كشافات إضافية في شارع بدر ومنطقة غازي علوان، ضمن برنامج العمل الجاري لتغطية المواقع التي تحتاج إلى تعزيز أو إعادة تأهيل للإنارة.

وأكدت السلطة المحلية بمديرية خورمكسر أن أعمال الصيانة والتركيب مستمرة وفق خطة ميدانية تستهدف مختلف أحياء المديرية، بهدف تحسين مستوى الخدمات الأساسية ورفع كفاءة إنارة الشوارع والأحياء، بما يسهم في تسهيل حركة المواطنين والمركبات خلال ساعات الليل.

وأشار مكتب الأشغال إلى أن فرق العمل تواصل تنفيذ أعمال الصيانة والتركيب بشكل يومي، مع الانتقال تباعًا إلى مواقع أخرى تحتاج إلى صيانة أعمدة الإنارة أو تركيب كشافات جديدة، وفقًا للأولويات والاحتياجات في مختلف مناطق المديرية.

لجنة متابعة الغاز بحضرموت تختتم أعمالها الميدانية

المكلا/ خاص:

اختتمت لجنة متابعة وتقييم أوضاع الغاز بمحافظة حضرموت أعمالها الميدانية، بعد سلسلة من النزولات التفقدية التي نفذتها خلال الأيام الماضية لمتابعة سير العمل في قطاع الغاز، والوقوف على آلية توزيع الكميات الواصلة للمحافظة ومكامن القصور.

وكانت اللجنة، برئاسة وكيل محافظة حضرموت حسن سالم الجيلاني، قد نفذت عددًا من الزيارات الميدانية شملت مواقع ومنشآت توزيع الغاز في عدد من مديريات المحافظة، حيث جرى الاطلاع على سير العمل ومراجعة الكميات المستلمة والمصروفة، والتأكد من مدى الالتزام بالضوابط المنظمة لعملية التوزيع بما يضمن وصول المادة للمواطنين.

وخلال أعمالها، استمعت اللجنة إلى إيضاحات القائمين على المنشآت ومحطات التعبئة، وناقشت جملة من التحديات والصعوبات المرتبطة بآليات النقل والتوزيع، إضافة إلى تقييم مستوى الالتزام بالإجراءات المنظمة لقطاع الغاز في المحافظة.

وفي ختام أعمالها، أعدت اللجنة تقريرًا متكاملاً تضمن عددًا من الملاحظات والتوصيات العملية الرامية إلى تعزيز الرقابة على عمليات التوزيع وضمان استقرار التموين بمادة الغاز، حيث تم رفع تلك التوصيات إلى قيادة السلطة المحلية بالمحافظة برئاسة عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت الأستاذ سالم أحمد الخنبشي لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

وأكد وكيل المحافظة - رئيس اللجنة حسن الجيلاني أن هذه الجهود تأتي تنفيذاً لتوجيهات قيادة السلطة المحلية بالمحافظة، وحرصها على متابعة احتياجات المواطنين، وتعزيز الرقابة على القطاعات الخدمية، بما يسهم في ضمان انتظام الإمدادات والحد من أي اختلالات قد تؤثر على استقرار السوق.

بدء إجراءات إصدار البطاقة الذكية لموظفي تربية التواهي

عدن/ خاص:

باشرت لجنة الحقائب المتنقلة في العاصمة عدن تنفيذ إجراءات إصدار البطاقة الشخصية الذكية لمنتسبي إدارة التربية والتعليم بمديرية التواهي، في إطار جهود مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني لتوسيع نطاق الخدمات الميدانية، وتسهيل حصول الموظفين على الوثائق الرسمية.

وكان في استقبال فريق اللجنة مديرة إدارة التربية والتعليم بالتواهي الأستاذة هيام يوسف جاوي، التي اطلعت على سير الإجراءات والخدمات المقدمة، مثمنة هذه الخطوة التي تسهم في تسهيل إنجاز معاملات الموظفين داخل مواقع عملهم.

من جانبه، نقل فريق الحقائب المتنقلة بمركز عدن تحايا رئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني اللواء الركن الدكتور محمد باهارون، مؤكداً توجيهات قيادة المصلحة بضرورة تبسيط الإجراءات وتسريع المعاملات لخدمة المواطنين والجهات المستفيدة.

وأوضح فريق الحقائب أن البطاقة الشخصية الذكية تعتمد على تقنية البصمة البيومترية والرقم الوطني الموحد، مشيراً إلى أنها تمثل نقلة نوعية في تطوير نظام الهوية لما توفره من دقة في توثيق البيانات وإسهامها في دعم الجهات المختصة، إضافة إلى دورها في تنظيم قاعدة البيانات الوطنية.

وأشار إلى أن فريق الحقائب المتنقلة يعمل وفق برنامج ميداني منظم وتحت إشراف مباشر من قيادة المصلحة وإدارة الحقائب، بهدف تسريع إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات للمؤسسات الحكومية بكفاءة، بما يعزز مستوى التعاون مع مختلف الجهات الرسمية.

المهرة..توزيع 50 أسطوانة غاز منزلي للأسر الأشد حاجة في سيحوت

سيحوت/ خاص:

في إطار الجهود الخيرية التي تشهدها مديرية سيحوت بمحافظة المهرة، خلال شهر رمضان المبارك، نفذت جمعية المرأة الساحلية بالمديرية مشروع توزيع 50 أسطوانة غاز منزلي للأسر الأشد حاجة، بتمويل وتبرع من محطة 30 نوفمبر لتعبئة الغاز المنزلي، وذلك بالتنسيق مع مدير عام مديرية سيحوت الشيخ علي محمد علي الزويدي.

ويهدف هذا المشروع الإنساني إلى التخفيف من الأعباء المعيشية التي تواجهها عدد من الأسر المحتاجة في المديرية خلال الشهر الفضيل، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، حيث تم توزيع أسطوانات الغاز على عدد من الأسر المستحقة وفق آلية منظمة لضمان وصولها إلى الفئات الأكثر احتياجا.

وجاء تنفيذ هذا المشروع بدعم كريم من صاحب محطة 30 نوفمبر للغاز المنزلي الشيخ فواز صالح أحمد العنز، في مبادرة إنسانية تعكس روح التكافل الاجتماعي، وحرص القطاع الخاص على الإسهام في دعم الأعمال الخيرية وخدمة المجتمع.

ومن جانبها، أعربت رئيسة جمعية المرأة الساحلية بسيحوت ومديرة إدارة تنمية المرأة بالمديرية الأستاذة أوسان عقيل باعبّاد، عن خالص شكرها وتقديرها للشيخ فواز صالح أحمد العنز صاحب محطة 30 نوفمبر، نظير مبادرته الكريمة في دعم هذا المشروع الإنساني الذي أسهم في مساعدة عدد من الأسر المحتاجة خلال شهر رمضان المبارك.

كما ثمنت باعبّاد الجهود الكبيرة التي يبذلها مدير عام مديرية سيحوت الشيخ علي محمد علي الزويدي، في دعم وتسهيل تنفيذ المشاريع الخيرية والإنسانية التي تنفذها جمعية المرأة الساحلية، وحرصه الدائم على تعزيز المبادرات المجتمعية الهادفة إلى خدمة أبناء المديرية.

وأكدت باعبّاد استمرار جمعية المرأة الساحلية في تنفيذ عدد من المشاريع الخيرية والإنسانية خلال شهر رمضان المبارك لهذا العام، والتي تستهدف دعم الأسر الأشد احتياجاً وتعزيز قيم التكافل والتراحم بين أفراد المجتمع.

كلام عن المنافقين

شكري نصر مرسال

فشل علماء الاجتماع وخبراء المناهج التربوية والاختصاصيون النفسيون في طرح حلول ومعالجات عاجلة لداء (النفاق)، الأمر الذي أقلق الباحثين في الطب الحديث الذين عجزت محاولاتهم البحثية في صناعة تركيبة دوائية لهذا المرض، وتبلدت مجهرية مختبراتهم العلمية في إيجاد وصفة علاجية ناجعة لعلها تحد - إن لم تمنع - من تمدد فيروسات المنافقين، وذلك لعظيم جرمهم وقبيح فعلهم وما يمثله وجودهم من أخطار جسيمة على تماسك عفوية المجتمع السليم، أيا كان هذا المجتمع صغيرا أو كبيرا، لطالما سلوك المنافقين ظل ينتشر انتشارا واسعا في حياتنا الاجتماعية العامة أو الخاصة.

إذ أن الشخص المتسم بهذه المزية المرضية - ويا كثرهم من حولنا ممن أدمنوا العيش في بئر (النفاق) - على استعداد تام أن يغيّر جلده بجلود أخرى ليركب كل المراكب، فلا مبادئ أخلاقية يحملها (المنافق) كما يدعي هو، ولا قيم إنسانية يميل إليها. تجده منشغلا بتلميع ضيق ذاته المرضية بعيدا عن جماليات المألوف والمعقول الجمعي الذي يدّعي حمله زيفا وتدليسا. وها نحن نلحظهم جاهزين، مشمّرين، متأهبين في كل مرحلة لتدريب ألسنتهم مجددا على ممارسة تجديد القبح.

المنافقون - يا سادتي - حالهم حال الذباب مقززين، يتواجدون في كل الأمكنة، ويتكاثرون في جميع المراحل، ففي أودية المصالح تجدهم يهيمون ولا يخجلون. فشخصياتهم ضعيفة هزيلة غير ثابتة، فإن مالت الريح يمينا أو شمالا مالوا إلى حيث مالت. يمارسون خلافا لما يقولون، مذبذبون.. في قلوبهم مرض، ويظهرون خلافا لما يبطنون، حتى أنهم تجاوزوا ببشاعة ممارساتهم (الميكافيلية) (سياسة فن الممكن)، ومن مزاياهم الظاهرة الجهر بمعاداتهم للآخرين، ويصوّبون خناجر حقدهم إلى مواطن الأوفياء من الأسوياء من الناس. هكذا ننظرهم.. عاشوا ويعيشون أعداء لكل نتاج بديع وجهد رفيع سجّل في ذاكرة الجمال.

ومعروف عن الشخص (المنافق) أنه يمتلك قدرات حسية ومؤهل (جينيا) بملكات متشيطنة، يجيد فنون الخداع ولغة المسكنة بملامح مصطنعة لا تخلو من وضع المساحيق والأزياء التنكرية على طرق أساليبه، لا سيما في لحظة (الضعف والخسران) على سبيل التأثير والإقناع بعقلية الذئاب الماكرة.

ومن مزايا النموذج المنافق أنك تسمعه خطيباً بليغاً في لحن الصوت حينما يحدثك عن منازل الفضيلة، ومبدعا مؤثرا في سرد محازي الخير، كما تتملكه نزعة عدوانية لممارسة الكره، والحسد، والبغضاء، والتلفيق تجاه كل شيء جميل، وبطرق قذرة. حيث تلحظه أيضا - أي المنافق - يميل كل الميل إلى معابر الدس والفتنة والكذب والتشويش على سبيل الانتقاص من نجاحات الآخرين الظاهرة لكل ذي عينين، فيخيل لك بأفعاله الغريبة المجوجة غير السوية كأنه قد رضع من أنثى الخنازير.

وتظل سلالة النفاق من (تملق وكذب وتدليس وخداع) ظاهرا وباطنا، من الأوصاف المنبوذة والمستهجنة في حياة الناس عبر كل العصور، كون هذا الأسلوب الأرعن جاء مبنيا على مقاييس الغش الذي ما أنزل الله به من سلطان.

معضلة الانفراج

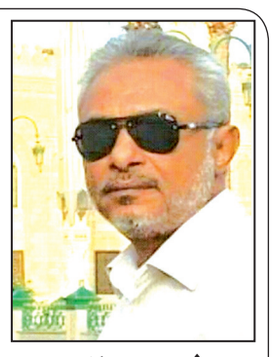

ثروت جيزاني

شهدت السوق اليمنية تحسناً ملحوظاً في سعر صرف العملة الوطنية بعد تراجع قيمة العملات الأجنبية بنسبة قاربت 48 ٪، ما أعاد للريال اليمني جزءاً مهماً من قوته. غير أن هذا التحسن، الذي كان يُفترض أن ينعكس مباشرة على حياة المواطنين، لم يُحدث الأثر الملموس المنتظر. فما تزال الأوضاع المعيشية على حالها، والفقر يتمدد كإعصار ينهش تفاصيل الحياة اليومية، فيما بقيت الأجور والمرتبات تُحسب عملياً على أساس سعر صرف قديم يقارب 215 ريالاً للدولار، وكأن شيئاً لم يتغير.

هذا التناقض بين مؤشرات السوق وواقع الناس، يطرح سؤالاً جوهرياً: لماذا لم يلمس المواطن نتائج تحسن العملة؟ فالمؤشرات تؤكد أن استقرار سعر الصرف وحده لا يكفي. فالاقتصاد اليمني يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، في مقدمتها ضعف الإيرادات العامة، وتضخم الإنفاق غير المنتج، وتفشي الفساد الإداري والمالي. عندما يتحسن سعر الصرف دون أن تصاحبه إصلاحات حقيقية في بنية الاقتصاد، يظل الأثر محدوداً ومؤقتاً. فالتجار غالباً ما يُبطئون في خفض الأسعار، بينما ترتفع بسرعة عند أي تراجع للعملة، ما يخلق فجوة بين النظرية والواقع.

استمرار احتساب الرواتب وفق معايير قديمة يجعل الموظف الخاسر الأكبر. فالموظف الذي يتقاضى راتبه على أساس سعر صرف سابق، بينما الأسعار لم تنخفض بنفس النسبة التي تحسن بها الريال، يجد نفسه عالقاً بين دخل ثابت وتكاليف معيشة مرتفعة. وهنا تتآكل القوة الشرائية تدريجياً، ويغدو التحسن النقدي مجرد رقم يتم تداوله في بنوك الصرافة.

غياب الرقابة الفاعلة على الأسواق ساهم في استمرار موجة الغلاء. فالتحسن النقدي لم يُترجم إلى سياسات تسعير عادلة، ولا إلى رقابة حقيقية تلزم المستوردين والتجار بعكس فارق سعر الصرف على أسعار السلع. وهكذا بقي المواطن الحلقة الأضعف في معادلة السوق.

إن معالجة هذا الخلل لا تكون بإجراءات ظرفية، بل بحلول جذرية تعالج أصل المشكلة. وأول هذه الحلول هو محاربة الفساد بصورة حاسمة. فالفساد يستنزف موارد الدولة، ويبدد فرص التنمية، ويحول دون توجيه الإنفاق إلى أولويات حقيقية. لا يمكن لأي إصلاح اقتصادي أن ينجح ما لم يُغلق هذا الباب الواسع للهدر. ويتطلب ذلك شفافية في إدارة المال العام، وتفعيل الأجهزة الرقابية، ومساءلة فعلية للمخالفين مهما كانت مواقعهم.

أحد الحلول يتمثل في استعادة موارد الدولة السيادية، سواء من القطاعات النفطية أو الجمركية أو الضريبية. فالدولة التي لا تتحكم في مواردها لا تستطيع رسم سياسة مالية مستقرة. إن إعادة تنظيم هذه الموارد وتحصيلها بكفاءة سيمنح الحكومة قدرة على تحسين الخدمات، ودعم العملة، ورفع مستوى الرواتب بصورة تدريجية ومدروسة.

من المهم إعادة النظر في الموازنة العامة وفق رؤية واقعية توازن بين المؤسسات الخدمية والمؤسسات الإيرادية. فالمؤسسات الخدمية - كالصحة والتعليم والكهرباء والأمن - تمثل عصب الحياة اليومية، لضمان استمرارها بكفاءة مع ترشيد نفقاتها دون المساس بجوهر خدماتها. في المقابل، هناك مؤسسات إيرادية تضخم هيكلها الإداري بشكل مبالغ فيه، ما يستدعي إعادة هيكلة تقلص النفقات التشغيلية غير الضرورية وتوجيه الموارد نحو الإنتاج والتنمية.

كذلك ينبغي أن تبنى سياسة أجور عادلة تربط الرواتب بمؤشرات واقعية لسعر الصرف ومستوى الأسعار، حتى لا يبقى الموظف رهينة تقلبات لا يملك التأثير فيها. فاستقرار المجتمع يبدأ من ضمان حد أدنى كريم للعيش.

في المحصلة، إن تحسن العملة خطوة إيجابية، لكنه ليس غاية في ذاته. القيمة الحقيقية لأي تحسن اقتصادي تقاس بقدر ما ينعكس على حياة الناس. وما لم تترافق مؤشرات التعافي النقدي مع إصلاح مؤسسي شامل، واستعادة للموارد، ومكافحة جادة للفساد، فسيبقى المواطن ينتظر انفراجاً لا يصل.

الإصلاح الحقيقي يبدأ حين تصبح كرامة الإنسان واستقراره محور السياسات، لا مجرد أرقام في تقارير مالية، حتى لا يبقى الموظف رهينة تقلبات لا يملك التأثير فيها. فاستقرار المجتمع يبدأ من ضمان حد أدنى كريم للعيش.